لمواجهة التحديات الكبيرة الحالية التي تواجه الأمة

الكويت تتقدم بمقترح لتطوير الجامعة العربية خلال اجتماعات البرلمان العربي

الخرطوم – "كونا": كشف عضو مجلس الامة وعضو البرلمان العربي علي الدقباسي امس عن أن الكويت تستعد للتقدم بمقترح لتطوير الجامعة العربية خلال اجتماعات البرلمان العربي الذي ستنعقد في الخرطوم.

وقال الدقباسي لـ"كونا" ان ممثلي الكويت في البرلمان العربي سيتقدمون بمقترح لتطوير الجامعة العربية بشكل يمكنها من مواجهة التحديات الكبيرة الحالية التي تواجه الامة العربية انسانيا وسياسيا واقتصاديا،مضيفا أن دور الجامعة العربية حاليا اقل من الطموح لمواجهة التحديات الراهنة.

واشار الى حزنهم كممثلين للامة العربية وهم ينظرون للعديد من الازمات ومنها اللجوء والتصحر والفقر والجهل والمرض تعصف بالعديد من الأقطار العربية داعيا الحكومات العربية إلى الدفع بتطوير الجامعة العربية او اغلاقها فالوضع الحالي للجامعة مقلق للغاية.

كما اعرب الدقباسي عن الأمل بان تنعقد اجتماعات البرلمان العربي بشكل دوري في الأقطار العربية لتعزيز التعاون وتوطيد العلاقات العربية على ارض الواقع مؤكدا أن "هذا سيساعد على مزيد من التفاهم وتعزيز العمل العربي المشترك الذي يبدو حاليا دون طموحنا".

وكان وفد نيابي كويتي برئاسة الدكتور وليد الطبطبائي وعضوية النائبين الدقباسي وخالد العتيبي وصل الى العاصمة السودانية الخرطوم اليوم السبت للمشاركة في الجلسة الأولى لدور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي.

وسيناقش البرلمان العربي الاوضاع العربية الحالية في ضوء الازمات التي تمر بها البلدان العربية وجهود البرلمان العربي لتدعيم العمل العربي المشترك.

وتعقد لجان البرلمان العربي اجتماعاتها ضمن فعاليات المؤتمر لمناقشة ما انجزته اللجان في الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي العربي إلى جانب التكامل الاقتصادي العربي والتشريعات والقوانين العربية الموحدة وقضايا التنمية الاجتماعية في مجالات التربية والثقافة وشؤون المرأة والشباب والطفولة.

الدقباسي يعلن عن المقترح

الوفد الكويتي برئاسة الطبطبائي

جانب من اللقاءات التي يعقدها الوفد

في مقدمتها مشروع قانون القروض العامة ورد المعاشات الاستثنائية للعسكريين المتقاعدين

«المالية» حددت أولوياتها .. وزكت خورشيد رئيساً وعاشور مقرراً

جانب من اجتماع لجنة المالية

أعلن النائب صالح عاشور عن تزكية أعضاء لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب صلاح خورشيد رئيسا للجنة وتزكيته مقررا لها.

وقال عاشور في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن اللجنة بحثت في اجتماعها اليوم عددا من المواضيع المدرجة على جدول اعمالها ووضع أولوياتها لدور الانعقاد الحالي.

وأوضح عاشور أن اللجنة بحثت أولويات القوانين التي ستناقش في دور الانعقاد الحالي وفي مقدمتها أولوية المشروع الحكومي الخاص بالقروض العامة، ثم المرسوم الخاص برد المعاشات الاستثنائية للعسكريين المتقاعدين.

وبين أن "هناك ٣ اقتراحات بقوانين قد تقدمت منها باقتراح بشأن التركيبة السكانية لبحثها في الجلسات المقبلة، ومقترح لتعديل قانون هيئة الاستثمار والثالث لاعتماد قواعد الحوكمة في الجهات الحكومية"، مشيرا إلى ان اللجنة بدأت نظر هذه الاقتراحات وستستكمل مناقشتها الأسبوع المقبل.

وأضاف أن هناك مواضيع مدرجة على جدول اعمال المجلس منها تعديل قانون مؤسسة التأمينات الاجتماعية فيما يخص المقترضين المتقاعدين بتخفيض سن التقاعد للمدنيين الرجال والنساء، مؤكدا دعم اللجنة لمنع تقاضي فوائد على قروض مؤسسة التأمينات لتلك الفئة.

تبحث أيضاً إنشاء حضانات أطفال في القطاع الحكومي

«التشريعية» تناقش اليوم قانون المرافعات المدنية والتجارية

جانب من اجتماع سابق للتشريعية

تجتمع اليوم لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لمناقشة عدد من الاقتراحات بقوانين المدرجة على جدول أعمالها وهي كالآتي:

– الاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة (153) من المرسوم بقانون رقم (38) لسنة 1980 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية.

– الاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (112) لسنة 2013 بشأن إنشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية.

– الاقتراح بقانون بإنشاء حضانات أطفال في القطاع الحكومي.

– الاقتراحان بقانونين بتعديل المادة (2) من القانون رقم (114) لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين.

– الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (8 مكررا) إلى القانون رقم (114) لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين. – الاقتراح بقانون بشأن المبالغ المستحقة على المواطنين المترتبة على استهلاكهم للكهرباء والماء.

الدلال يسأل الخالد والجراح والحربي عن خطة الطوارئ واستعدادات التعامل مع المخاطر الخارجية الحالية والمستقبلية

أعلن النائب محمد الدلال عن تقديمه سؤالا برلمانيا إلى كل من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ محمد الخالد ونائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح ووزير الصحة د.جمال الحربي عن خطة الطوارئ واستعدادات كل وزارة عبر مؤسساتها وقطاعاتها المختلفة للتعامل مع المخاطر الخارجية الحالية والمستقبلية.

ونص السؤال الأول إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع على ما يأتي:

ركز خطاب سمو أمير البلاد في افتتاح دور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي الخامس عشر لمجلس الأمة على أهمية القضية الأمنية في ظل التحديات والأخطار الخارجية في الإقليم وانعكاساتها على دولة الكويت وضرورة العمل على تفادي تلك المخاطر والتهديدات والتصدي لها وفقا للدستور والقانون والمواثيق الدولية، وانطلاقا من التوجيه السامي لخطاب سمو أمير البلاد.

لذا يرجى موافاتنا بالآتي:

1 – هل قامت وزارة الدفاع بدراسة وتقييم المخاطر الداخلية والخارجية الحالية والسيناريوهات المحتملة مستقبلا في الخليج العربي والإقليم وارتداداتها على دولة الكويت؟

2 – ما استعدادات وزارة الدفاع عبر مؤسساتها وقطاعاتها المختلفة للتعامل مع المخاطر الخارجية الحالية والمستقبلية.

ونص السؤال الثاني إلى وزير الصحة على ما يأتي:

ركز خطاب سمو أمير البلاد في افتتاح دور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي الخامس عشر لمجلس الأمة على أهمية القضية الأمنية في ظل التحديات والأخطار الخارجية في الإقليم وانعكاساتها على دولة الكويت وضرورة العمل على تفادي تلك المخاطر والتهديدات والتصدي لها وفقا للدستور والقانون والمواثيق الدولية، وانطلاقا من التوجيه السامي لخطاب سمو أمير البلاد لذا ومن منطلق مسؤولية الوزير الموجه إليه السؤال عن وزارة الصحة ومسؤوليته كذلك عن الهيئة العامة للغذاء والتغذية.

محمد الدلال

لذا يرجى موافاتنا بالآتي:

1– ما استعدادات وزارة الصحة عبر مؤسساتها وقطاعاتها ومستشفياتها ومراكزها الصحية المختلفة للتعامل مع المخاطر الداخلية والخارجية الحالية والمستقبلية (تقارير ، لجنة طوارئ، .....)؟

2 – هل توجد لدى وزارة الصحة استعدادات للمخزون الدوائي والطبي بما يكفل التعامل والاستعداد مع أي أخطار قادمة؟

3 – هل توجد خطة طوارئ لوزارة الصحة معدة وتم تجربتها للتعامل مع أي تحديات أو مخاطر أمنية أو طبية؟

4 – هل قامت الهيئة العامة للغذاء والتغذية بتقييم واقع المخزون الغذائي لدولة الكويت مع موافاتي بالدراسات التي تمت في هذا الشأن وتوصيات الهيئة في هذا الشأن؟

5 – هل قامت الهيئة العامة للغذاء والتغذية باعتماد خطط لتوفير الأمن الغذائي لدولة الكويت في ظل التحديات والمخاطر المحتملة وهل باشرت العمل بتلك الخطط؟

ونص السؤال الثالث إلى وزير الداخلية على ما يأتي:

ركز خطاب سمو أمير البلاد في افتتاح دور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي الخامس عشر لمجلس الأمة على أهمية القضية الأمنية في ظل التحديات والأخطار الخارجية في الاقليم وانعكاساتها على دولة الكويت وضرورة العمل على تفادي تلك المخاطر والتهديدات والتصدي لها وفقا للدستور والقانون والمواثيق الدولية ، وانطلاقا من التوجيه السامي لخطاب سمو أمير البلاد.

لذا يرجى موافاتنا بالآتي:

1 – هل قامت وزارة الداخلية بدراسة وتقييم المخاطر الداخلية والخارجية الحالية والسناريوهات المحتملة مستقبلا في الخليج العربي والاقليم وارتداداتها على دولة الكويت؟

2 – ما استعدادات وزارة الداخلية عبر مؤسساتها وقطاعاتها المختلفة للتعامل مع المخاطر الداخلية والخارجية الحالية والمستقبلية؟

3 – ما خطط وبرامج الدفاع المدني التي رسمتها وزارة الداخلية؟ مع رجاء موافاتي بالخطط والدراسات المعدة للتطبيق في هذا الشأن في حال حصول مخاطر أو غيره داخلية أو خارجية وما تم إنجازه من تلك الخطط والاستعدادات .

شدد على تطوير الطرق من مخارج ومداخل وطرق رئيسة

الحويلة يطالب بإنشاء جامعة حكومية ومستشفى متكامل لخدمة سكان «صباح الأحمد»

أشاد النائب د. محمد الحويلة بالتعديلات التي أعلنت عنها المؤسسة العامة للرعاية السكنية بمدينة صباح الأحمد السكنية والتي تتضمن إنشاء مراكز ثقافية واستثمارية ومؤسسات تعليمية وجامعات.

وقال د. الحويلة في تصريح صحافي إنه يجب إنشاء جامعة حكومية جديدة وليس فقط جامعات خاصة كما هو معلن من قبل المؤسسة العامة للرعاية السكنية، لذا يتطلب الأمر إعادة دراسة المخطط الهيكلي لهذا المحور وتضمينه جامعة حكومية ومستشفى حكوميا كبيرا متكاملا لخدمة سكان المنطقة. وأشار إلى أن هذا التطوير في الجانب الخدمي يجب أن يشمل تخطيطا حديثا للطرق من مخارج ومداخل وطرق رئيسة بما يواكب الضغط المروري الذي سينتج عن تنفيذ الخدمات الجديدة، خصوصاً أن المدينة تعاني حالياً من اختناق مروري لحركة المركبات من وإلى المدينة.

وشدد على أهمية مراعاة مناطق السكن الخاص بما يضمن لهم استمرار الخصوصية والهدوء وكذلك إعطاء الأولوية لسكان المدينة في تملك وإنشاء المشروعات في هذا المحور الخدمي الجديد.

وأكد د. الحويلة أن مدينة صباح الأحمد السكنية أصبحت مؤهلة لأن تكون نواة لمحافظة جديدة تحمل اسم صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد، ومن ثم يجب أن تأخذ مختلف الجهات المسؤولة عن تخطيط المنطقة ذلك بعين الاعتبار وفق نظرة مستقبلية شاملة وخطة زمنية محددة.

محمد الحويلة

عبد الكريم الكندري يقترح تعديل قانون الجزاء لتعزيز مكافحة الفساد

أعلن النائب د.عبد الكريم الكندري عن تقديمه اقتراحا بقانون بتعديل القانون رقم 31 لسنة 1970 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960، لمعاقبة مرتكبي جرائم الرشوة واستغلال النفوذ من المسؤولين في المؤسسات والنقابات والجمعيات والأندية الرياضية

ونص الاقتراح على ما يأتي:

(مادة أولى): تضاف مادة ٣٥ مكرر:يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز خمس سنوات وبغرامة تساوي ضعف قيمة ما أعطي أو وعد به بحيث لا تقل عن خمسين دينارا كل رئيس مجلس إدارة أو عضو بمجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة أو المؤسسات أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات أو جمعيات النفع العام أو الهيئات والأندية الرياضية المنشأة طبقا للقواعد المقررة قانوناً وكذلك كل مدير أو موظف أو عامل أو مستخدم في إحداها طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لأداء عمل أو للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو يعتقد خطأ أو يزعم أنه من أعمال وظيفته أو للإخلال بواجباتها.

عبدالكريم الكندري

يعاقب الجاني بالعقوبة ذاتها إذا كان الطلب أو القبول أو الأخذ لاحقا لأداء العمل أو للامتناع عنه أو للإخلال بواجبات الوظيفة وكان يقصد المكافأة على ذلك وبغير اتفاق سابق.

يعاقب الراشي والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشي وفي جميع الأحوال يعفى الراشي والوسيط من العقوبة إذا أخبر السلطات العامة بالجريمة ولو بعد تمامها. ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة ما يدفعه الراشي أو الوسيط على سبيل الرشوة طبقا للفقرات السابقة.

إذا أعفي الراشي من العقوبة رد إليه ما يصادر مما دفعه.

(مادة ثانية): يضاف إلى المادة ٤٣ إلى القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٠ المشار إليه فقرة أخيرة (و) ونصها:

رئيس وأعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية والهيئات والأندية الرياضية

(مادة ثالثة): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.